الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي
عـــدد

باردو في

جدول إحالة مشاريع قوانين

المرجع		المشروع	الإحالة على اللجان
العدد	الإحالة		
71	بتاريخ 8/11/2012	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في برنامج دفع النشاط الاقتصادي والتنمية التشاركية. * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.	اللجان المتعهدة: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة التشريع العام. -لجنة القطاعات الخدماتية. -لجنة الشؤون الإجتماعية. -لجنة الشؤون التربوية. في الجانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.
72	بتاريخ 8/11/2012	مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاق القرض التكميلي المبرم بواشنطن بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل البرنامج الثاني لدعم النشاط الاقتصادي (الحوكمة والفرص ومواطن الشغل). * تم تقديمه من طرف رئيس الحكومة ويهم وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.	اللجان المتعهدة: *لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة التشريع العام. -لجنة القطاعات الخدماتية. -لجنة الشؤون الإجتماعية. -لجنة الشؤون التربوية. في الجوانب الداخلة في اختصاصها وتعدّ كل منها تقريرا كتابيا في الغرض تحيله على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.

رئيس المجلس الوطني التأسيسي

مصطفى بن جعفر

مـــــــشـــــــروع

2012 / 71

قانون عدد لسنة مؤرخ في يتعلّق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في ..... 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في برنامج دفع النشاط الاقتصادي والتنمية التشاركية.

<u>فـصـل وحـيـد</u> :

تمّت المصادقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس في ..... 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للحكومة التونسية والبالغ ثلاثمائة وسبعة وثمانون مليونا وستمائة ألف (387.600.000) أورو للمساهمة في تمويل برنامج دفع النشاط الاقتصادي والتنمية التشاركية.

2012 / 71
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
5 - نوفمبر 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

2012 / 71
المجلس الوطني التأسيسي
الـــــواردات
5 - نوفمبر 2012
رمز الإدارة...../عـــــدد

2012 / 71

مشروعي قانون

يتعلقان بالمصادقة على اتفاقي قرضي البنك الدولي للانشاء و التعمير و البنك الافريقي للتنمية

للمساهمة في تمويل البرنامج الثاني لدعم النشاط الاقتصادي

شرح الأسباب

أجريت خلال الفترة المتراوحة من 18 الى 23 أكتوبر 2012 مفاوضات مع كل من البنك الدولي للإنشاء و التعمير و البنك الإفريقي للتنمية بخصوص تعبئة قرضين للمساهمة في تمويل البرنامج الثاني لدعم النشاط الاقتصادي تبلغ قيمة كل منهما ما يعادل 500 مليون دولار أمريكي.

قرض البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

تمت خلال يومي 18 و 19 أكتوبر 2012 بمقر البنك الدولي بواشنطن المفاوضات بخصوص قرض البنك الدولي المخصص للمساهمة في تمويل البرنامج الثاني لدفع النشاط الاقتصادي و البالغ قدره 387 مليون أورو أي ما يعادل تقريبا 787 مليون دينار.

وتبعا لهذه المفاوضات تم الاتفاق بين الوفد التونسي و وفد البنك الدولي على النقاط التالية:

1. شروط انطلاق المفاوضات:

تم قبل انطلاق المفاوضات استيفاء كل الشروط المطلوبة لانطلاق المفاوضات و المتمثلة في موافاة البنك بالوثائق التالية:

- نسخة من الأمر عدد 1682/2012 بتاريخ14 أوت 2012 المتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية
- نسخة من قرار رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات عدد 2012/67 بتاريخ 04 أكتوبر 2012 يتعلق بالسماح بحرية النفاذ إلى محطة الهبوط الخاصة باتصالات تونس
- نسخة من طلب العروض الدولي الخاص بالتدقيق المالي و الاستراتيجي للشركة التونسية للبنك و بنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي.
- نسخة من منشور البنك المركزي التونسي عدد 09/2012المؤرخ في 29 جوان 2012 الخاص بتعزيز المسائل المتعلقة بتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات
- نسخة من الأمر عدد 2369 لسنة 2012 المؤرخ في 16 أكتوبر 2012 المتعلق بضبط برامج صندوق الوطني للتشغيل و شروط و طرق الانتفاع بها

- نسخة من الأمر عدد 1709 لسنة 2012 المؤرخ في 06 سبتمبر 2012 الخاص بإحداث هيئة مستقلة للاعتماد والمصادقة على المؤسسات والخدمات الصحية
- نسخة من الأمر عدد 1719 لسنة 2012 المؤرخ في 14 سبتمبر 2012 المتعلق بضبط تركيبة الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة و الاعتماد في قطاع التعليم العالي
- نسخة من منشور رئيس الحكومة عدد 25 بتاريخ 05 ماي 2012 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإداريـــة الخاصة بالهياكل العمومية
- نسخة من مذكرة وزير المالية عدد 278 بتاريخ 25 أوت 2012 المتعلقة بنشر المعلومات المتعلقة بالمالية العمومية

2. الشروط المالية للقرض:

- مدة السداد: 30 سنة منها 5 سنوات فترة إمهال
- نسبة الفائدة: متغيرة الليبور (6 أشهر) + هامش يقدرحاليا ب 0.47% علما و أن الليبور يبلغ حاليا 0.31 % بالنسبة للقروض الممندة باليورو بذلك تكون نسبة الفائدة الحالية في حدود 0.78% كما يمكن تثبيت هذه النسبة بطلب من المقترض في صورة الارتفاع المشط لنسب الفائدة.
- عمولة الافتتاح: 0.25 % تسحب من مبلغ القرض عند دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ
- السحب: دفعة واحدة

2. المراحل القادمة:

- موافقة مجلس إدارة البنك على اتفاق القرض: 27 نوفمبر 2012
- توقيع اتفاق القرض: 27 نوفمبر 2012
- عرض اتفاق القرض على مصادقة المجلس الوطني التأسيسي مباشرة بعد التوقيع على اتفاق القرض
- تقديم الفتوى القانونية اللازمة من الجانب التونسي والخاصة باتفاق القرض
- سحب مبلغ القرض دفعة واحدة مباشرة بعد استيفاء الشرطين السابقين

3. نقاط للمتابعة:

أشار وفد البنك الدولي خلال المفاوضات إلى ضرورة إيلاء أهمية خاصة للنقاط التالية:

- تسريع تجسيم طلب العروض الخاص بالتدقيق المالي للبنوك العمومية
- التنفيذ الفعلي للمنشور الخاص بالنفاذ للوثائق الإدارية
- ضرورة الاستقلالية التامة للهيئات الخاصة بقطاعي الصحة و التعليم العالي

قرض البنك الإفريقي للتنمية :

تمّ التفاوض مع البنك الإفريقي للتنمية بخصوص القرض المتعلق ببرنامج دفع النشاط الاقتصادي والتنمية التشاركية يومي 22 و23 أكتوبر 2012.

وتتمثل **الشروط المالية** للقرض فيما يلي :

- المبلغ : **387,6 مليون أورو**،
- السحب : قسط وحيد يتمّ سحبه يوم 31 ديسمبر 2012 على أقصى تقدير بشرط أن يُوجّه طلب السحب للبنك 14 يوما قبل هذا التاريخ،
- مدّة السداد : 20 سنة منها 5 سنوات إمهال،
- نسبة الفائدة (متغيرة) : اليوريبور (6 أشهر) يضاف إليه 0،60% وهامش متغيّر (0,02-%). تقدّر نسبة الفائدة حاليا بـ 1,26 % ويمكن تثبيت نسبة الفائدة الأساس (اليوريبور) بطلب من المقترض،
- عمولة التعهّد : في صورة سحب المبلغ بعد تاريخ 31 ديسمبر 2012، يتمّ تطبيق هذه العمولة بصفة تصاعدية بنسب0,25 % كلّ ستّة أشهر على أن لا تتجاوز 0,75 %.

وبالنسبة للشروط المسبقة لعرض القرض على مجلس إدارة البنك والتي تندرج ضمن مصفوفة الإصلاحات المتفق عليها في إطار هذا البرنامج، فقد تمّت موافاة مصالح البنك بكلّ الوثائق المتعلقة باستكمال هذه الشروط وأبدى هذا الأخير موافقته عليها.

وذلك هو موضوع مشروعي القانون المصاحبين لهذا.